

النصوص القانونية :

مشكلة ترجمتها*

محمد ديداوي

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
(اليونيدو)

(إن طريقة عرض النص القانوني ليست مسألة تأنيق فحسب، بل إنها تؤثر على مغزى النص وعلى قيمته القانونية)

واستجذب مواضيع تناقض إمكانية وضع الاتفاقيات لها، مثل «حماية العمال المهاجرين وأسرهم» و«منع الإرهاب» و«مكافحة الارتزاق» و«الوقاية من الأشعاع التلويني عبر الحدود»، إلخ. كما أن القانون التجاري الدولي أصبحت له لجنة خاصة به في الأمم المتحدة، هي لجنة القانون التجاري الدولي. وقد تشعبت مواضيعه، ومنها التحويل الإلكتروني للأموال والسنادات (الكمبيالات) الآذية القابلة للتداول وتشييد المنشآت الصناعية، وهلم جرا.

لذا، فإن المترجم العربي في الأمم المتحدة، وعلى وجه التحديد المترجم المتخصص في ميدان القانون، يتصدى لهذا المشكل المصطلحي فيحاول جاهداً أن يعثر على المقابل أو يضع المصطلح الملائم،

1. تطور المصطلح القانوني

لا ريب أن اللغة العربية عرفت المصطلح القانوني منذ القدم، ولنا في الشريعة الإسلامية خير مثال. فقد دقق الفقهاء وعبروا عن المفاهيم. كما أن في العالم العربي صفوة من الحقوقين مشهود لهم بالكفاءة والاجتهاد. إلا أن المصطلح القانوني طرأ عليه تغيرات في اللغات الأخرى، ولا سيما الانكليزية، فازدادت دقة في التعبير وتلونا في المعنى وأصبح يتتحتم على اللغة العربية أن تجاربها في ذلك. هكذا، نرى ظهور مفاهيم جديدة في ميدان القانون الدولي، الذي أحدثت الأمم المتحدة شعبة لتطويره وتدوينه، وللجنة دولية لدراسته وبحثه.

وكثرت الميادين التي شملتها الاتفاقيات

* إن الآراء الواردة في هذه الورقة آراء شخصية لمن كتبها.

و«رغم الجهد المبذولة لتوحيد وتحديد وفهرسة المصطلح القانوني الدولي، فإن مفاهيم تكاد لا تترجم تظل موجودة، وتبقى هناك عبارات مستعصية عوいصة وكلمات لها ظلال متعددة من المعاني يمكن أن تعرقل الترجمة.

«إإن العبارات المستخدمة في نظام قانوني ما لا يكون لها أحياناً مقابل في نظام قانوني آخر»⁽²⁾.

وللحذر من هذا المشكل، تصدر الأمم المتحدة من حين لآخر نشرات مصطلحية. وقد أصبح العديد من هذه المصطلحات مقبولاً ومستعملاً خارج المنظومة.

3. عدم التوحيد

من المشاكل التي يصادفها الترجم عدم توحيد المصطلح القانوني في العالم العربي. وقد يختلف المصطلح من بلد إلى بلد ومن وفد إلى وفد وحتى ضمن وفود البلد الواحد على فترات متفاوتة! وكمثال على الاختلاف، يسمى «code» في المغرب «مسطورة» مثل «المسطورة الجنائية» «Penal Code». وهذه العبارة غير مستعملة في بقية الأقطار العربية. وإن هذه الظاهرة قد جعلت الترجم العربي محط الانتقاد أحياناً، وذلك لجهل مستوى أو لعدم إدراك الجهد الجهيد الذي يبذله أو التفاني الكبير الذي يتحلى به.

وحدث أن اقترح فريق من الخبراء العرب تعديلات (شكلية) على أحد مشاريع الاتفاقيات. ومررت فترة على ذلك، ثم أن دائرة الترجمة سارت في تلبية تلك الرغبة. ونسى أحد الوفود، الذي كان ضمن فريق الخبراء من قبل، فاقترح تعديلاً للاقتراح، الذي أصبح مجسداً في صلب مشروع الاتفاقية!

مستعيناً في معظم الأحيان بالقاميس والمعاجم المتخصصة (مثل «معجم الفاروق» و«المعجم العلوي»، الخ). وإن الكثرة الكاثرة من المصطلحات التي تعبّر عن المفاهيم المستجدة غير موجودة في اللغة العربية، أو أن القليل منها موجود ومدفون في مقالة متخصصة أو كتاب غير متداول.

2. النشاط القانوني في الأمم المتحدة

تضطلع الأمم المتحدة بنشاط مفيد في مضمار القانون الدولي خاصة. هناك، على سبيل المثال، لجنة القانون الدولي ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي والمحكمة الإدارية ومحكمة العدل الدولية وإدارة الشؤون القانونية ومنها برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه، وأيضاً شعبة التدوين والشعبة القانونية العامة. وقد أبرمت معاهدات واتفاقات واتفاقيات عديدة في نطاق المنظومة. ويعمل الأمين العام للأمم المتحدة كوديع لهذه الصكوك الدولية. وكثيراً ما «يطلب أعضاء لجان الصياغة من الأمانة أن تقترح ترجمة أفضل لتعبير أو عبارة ما، وفي هذه الحالة يتعاون المكتب الفني التابع للأمانة ودوائر الترجمة تعاوناً وثيقاً لابيجاد تعبير أدق للمعنى المراد. ومن ناحية أخرى، قد تقترح الأمانة نفسها على لجنة أو فريق للصياغة إعادة النظر في بعض الترجمات التي تبدو غير متسقة»⁽¹⁾.

وهناك عادة محمودة أصبحت متبعة، لا وهي إشراك أحد المراجعين في مناقشات لجان وأفرقة الصياغة للمساعدة على إعداد الصيغة النهائية. وإن هذا المراجع غالباً ما يجمع بين المعرفة القانونية والدرامية اللغوية. وهذا النوع من التعاون يضمن الجودة والرضا.

(1) Mala Tabory, *Multilingualism in International Law and Institutions*, Sijhoff and Noordhoff, 1980.

(2) المرجع نفسه، ص 131 – 132.

4. تغير المصطلح

ترجمة المصطلح القانوني تستلزم القدرة على فهم مكون النص القانوني أو على الأقل إمكانية الاستناد إلى المعاجم والمراجع لمعرفة المقصود و اختيار الحل الأنسب. وإن الترجم، التخصص عادة في هذا الموضوع، يعتمد على معرفته الخاصة آخذًا في الاعتبار تلوّن المصطلح بتلوّن المفاهيم القانونية وكذلك أوجه الاستعمال والسيارات في اللغات المترجم منها. وقد يستغرق البحث منه وقتاً غير سير. وفيما يلي طريقة البحث عن مقابل المصطلح الجديد، أو على الأقل غير المتوفّر في العربية. إن الخطوة الأولى هي فهم المدلول بالرجوع إلى المعاجم والوثائق الأجنبية، وأيضاً العربية إذا تسمى ذلك، يلي هذا اختيار اللفظ أو التعبير الملائم للدلالة على المعنى المراد. وهذه أمثلة على ذلك :

التعبر : liquidated damages

التعاريف :

«Damages which can be exactly calculated or valued and the amount agreed by both parties in an action for breach of contract».. (Longman Dictionary of Business English.)

«Where the amount of compensation claimed is left to be assessed by the court, damages are called unliquidated.

But sometimes the parties agree in advance the amounts payable in the event of breach. Such an amount is called liquidated damages, and in any action for breach of the contract the court will award the pre-assessed sum unless it has been fixed in such a way as to break the rules against penalties».

(General Principles of English Law, P.W.D. Redmond, M and E Handbooks).

«These are damages which are ascertained and agreed beforehand by the parties to the contract. Having laid down the amount to be paid by either party on breach, it follows that

the only dispute will be as to the breach itself, not the damages».

«Liquidated damages clause provides that, upon a failure to perform a specified obligation by one party, the aggrieved party is entitled to a sum of money agreed at the time the contract is entered into from the party failing to perform».

(A / CN.9 / WG.V / WP.20 / Add. 19.para. 1 (Ch.XIX).)

في العقود والالتزامات : أضرار مقطوعة أو مقررة. المبلغ الذي يفرض العقد على الفريق الخلل دفعه للفريق الآخر نظير الاعلال بمقتضيات العقد».

(معجم الفاروقى، انكليزى — عربى)

المقابل الفرنسي «dommages -intérêts»

تعليقات

ترجم هذا التعبير أول الأمر ترجمة حرفية، أي «تعويضات مصفاة». ثم قدمت الاقتراحات التالية من بعض المترجمين :

«تعويضات اتفاقية»

و «تعويضات متفق على مبالغها» (استناداً إلى

معجم إلياس العصري)

و «تعويضات مسوأة سلفاً»

و «أضرار مقطوعة» (استناداً إلى معجم

الفاروقى)

و «أضرار محددة»، الخ.

وقد استقر الرأى على تعبير «تعويضات مقطوعة»، الذي يجمع بين الاختصار وتأدبة المعنى. ذلك المبلغ المقطوع هو المبلغ المحدد سلفاً. ويمكن أيضاً استعمال تعبير «التعويضات المقررة». وقد ورد هذا التعبير الجديد جزئياً في معجم عربى (الفاروقى) (أضرار مقطوعة).

مثال آخر :

التعبير : hardship clauses

التعريف :

hardship : شدة، قسوة، صعوبة، عسر، مشقة. القسوة التي ينطوي عليها النص القانوني بالنسبة لأوضاع معينة إذا فسر تفسيرا خاصا، وهي منشأ الدعاوى المسماة hard cases التي يرى فيها القاضي نفسه إزاءها مضطرا للانحراف عن النص القانوني بعض الشيء (راجع hard cases (farooqi). ولم يرد في هذا المعجم التعبر الذي نبحث عنه.

«Hardship» is a term that is used in the Guide to describe a change in economic financial, legal or technological factors which cause serious adverse economic consequences to a contracting party, thereby rendering more difficult the performance of his contractual obligations».

(A / CN.9 / SER.B / 2, UNCITRAL Legal Guide on Drawing Up International Construction of Industrial Works (Ch. XXII.)

المقابل الفرنسي : «clause d'adaptation»

«A typical hardship clause has two main aspects : (1) it defines hardship ; (2) it provides for renegotiation to adapt the contract to the new situation provided by the hardship. As conceived in this Guide, it would apply when a change of circumstances makes the performance of a party's obligations more onerous, but does not prevent that performance».

(A / CN.9 / WG.V / WP.20 / Add.22, para. 1 (Ch. XXII.)

ثالثا — طروع ظروف* استثنائية عامة :

تنص المادة 147 مدني مصرى في فقرتها الثانية على أنه «إذا طرأت حوادث استثنائية عامة لم يكن في الوسع توقعها وترتب على حدوثها أن تتفيد الالتزام التعاقدى، وإن لم يصبح مستحيلا، صار مرهقا للمدين بحيث يهدده بخسارة فادحة جاز للقاضى تبعا للظروف وبعد الموازنة بين مصالح الطرفين أن يرد الالتزام المرهق إلى الحد المعقول، ويقع باطلأ كل اتفاق على خلاف ذلك». «وليس لهذا النص مقابل في القانون اللبناني. فالمشرع اللبناني لم يأخذ كالمشرع资料 الفرنسي بنظرية **الظروف الطارئة** التي

قتنتها المادة 147 مدنى مصرى. كذلك رفض القضاة المدنى اللبناني أن يأخذ بهذه النظرية على خلاف القضاء الإداري اللبناني».

(أصول المعاملات، الجزء الأول، جلال على العدوى، المكتب الشرقي للنشر والتوزيع، بيروت).
هذا تعريف قريب من المقصود.

«Hardship» is a term that is used in the Guide to describe a change in economic financial, legal or technological factors which cause serious adverse economic consequences to a contracting party, thereby rendering more difficult the performance of his contractual obligations».

(A / CN.9 / SER.B / 2, UNCITRAL Legal Guide on Drawing Up International Construction of Industrial Works (Ch. XXII.)

المقابل الفرنسي : «clause d'adaptation»

ترجمات مقترحة : «شروط العسر أو الشدة» و«الظروف العسيرة أو العصبية الطارئة»، الخ.

وقد وقع الاختيار على تعير «أحكام الطرف الطارئ»، إذ أن الحدث غير متوقع ويصعب معه الوفاء بالالتزامات التعاقدية. والفرق بينه وبين القوة القاهرة (force majeure) هو أنها يستحيل معها التنفيذ.

وإن حداثة المصطلح وعدم تداوله قد يفضيان أحيانا إلى الانتقاد، الذي قد يكون صائبا فيساهم في التحسين. وقد يكون الانتقاد لمجرد الاعتراض. وفيما يلي ملاحظات (للترجمة العربية حول أهم التعابير المستخدمة في الدليل) (المشار إليه أعلاه).

- security for
performance
- guarantee

كفالة الأداء
ضمان

* التسطير غير موجود في الأصل.

٤.١.١ الصك

ارتأت دائرة الترجمة العربية أن تضع هذه الكلمة مقابل «instrument» للتمييز بينها وبين «document» (وثيقة) و«paper» (ورقة)، الخ. لكن أحد المتذمرين أصرّ على استعمال كلمة «وثيقة» عوضاً عن «صك». وكان السبب في ذلك أن الناس في بلده لا يألونون كلمة «صك». لكن، الغريب أن هذه الكلمة مستعملة في بلدان أخرى («صك زواج» و«صك الانتداب الفرنسي» ، الخ).

وأجري البحث المقتضب التالي لاقناعه :

- الصك هو : — الكتاب أو كتاب الاقرار بالمال أو غير ذلك. (المنجد في اللغة والاعلام)
- وثيقة بمال أو نحوه. (المعجم الوسيط)
- مستند، وثيقة مكتوبة، محـرر قانوني (رسمي أو عـرفي) حـجـة تحريرـية.
- (المعجم القانوني للفاروق)
- وثيقة قانونية تصدر من أجل محكمة. (معجم أدبي عربي وانكليزي، جوزيف كاتافوغو)

وستعمل كلمة «صك» في الشريعة الإسلامية «contract».

وهناك أيضاً : صكوك الغفران (في القرون الوسطى)

٤.١.١.٤ في اللغة الانكليزية : (Instrument)

صك، حجة، سند، اتفاقية، (المورد)
مستند، وثيقة رسمية، عقد كابي.

(The Oxford English Dictionary)

A formal document, as deed, contract,
etc... (Webster's New Universal)

- guarantor	ضامن
- letters of credit	خطابات الاعتماد
- delay	التأخير
- remedies	وسائل التسوية
- milestone date	تاريخ محدد
- liquidated damages	تعويضات نقدية
- exhaustive list	قائمة حصرية
- possible	الممكنة
- commencement	بدء
- hardship clauses	الصعوبات المتعلقة بتنفيذ العقد

اللمالاحظ أن بعض هذه التعبيرات غير قانونية وغير مستعصية، بينما اعتبرت من «الأهم»، وبعضها يسهل العثور عليه في المعاجم المتخصصة. أما البعض الآخر فغير دقيق، مثل التعبير المقابل له : «liquidated damages» أي «تعويضات نقدية». إن هذه التعويضات قد لا تكون نقدية ! ربما توهم المرء أن لها علاقة بـ liquid ! وهناك أيضاً التعبير المقابل له : «hardship clauses» (الصعوبات المتعلقة بتنفيذ العقد). إن في هذا الاقتراح إسهاباً كما أنه غير محدد. وإن «delay» قد يكون تأخراً (غير متعمد) أو «تأخيراً» (متعمد أو من الغير). أما المعرفة الفنية فقد تقابل «artistic knowledge»

هكذا، نرى أن مهمة المترجم تتعرّض بصعوبة البحث ولزوم الإثبات — وليس هذا الأمر وقفاً على اللغة العربية.

ويتحمّل المشكل حول مسائلتين اثنتين هما المصطلح والتركيب.

٤.١ المصطلح

فيما يلي مصطلحات نشب بصددها الخلاف في بعض المناسبات.

المؤتمر لأنها وجدت بعد دراسة مستفيضة للكلمتين أن الأسباب اللغوية والفنية التالية تبرر هذا الاختيار :

1 — «المال» بالتعريف المعجمي هو «كل ما يملكه الفرد أو الجماعة من متعاق أو عروض تجارة، أو عقار، أو نقود، أو حيوان (ج) أموال». وهي بهذا تقابل بالضبط «Property» و«Biens» بمعناها العام. أما «ممتلكات»، وإن تكون مرادفة للمال من حيث المعنى، فلا توجد كادة في المعجم، وبالتالي ليس لها تعريف يمكن المقارنة بينه وبين تعريف «المال».

2 — و «المال» بالتحليل اللغوي هو «الملك». فتقول مالي، أي ما (هو) لي (ملكي)، وتقول هذا مالي وهذه أموالي (أملاكي). وفي حين تستطيع أن تقول هذه «ممتلكاتي» لا تستطيع أن تقول هذا «ملكي».

3 — و «المال» مصطلح قانوني عريق في الشريعة الإسلامية وفي القوانين العربية الحديثة، وتتجدد في كل المراجع القانونية العربية ذات الصلة بالموضوع تعريفاً لكلمة «مال» وكذلك لكلماتي «ملك» و «ملكية» بوصفها مصطلحات قانونية، أما «ممتلكات» فلم تعامل كمصطلح قانوني، بل ككلمة دارجة.

4 — كلمة «مال» وليس «ممتلكات» هي التي جاءت في مقابل «property» و «Biens» في أهم المعاجم الثنائية العامة ومعاجم المصطلحات القانونية.

5 — وحتى لو سلمنا جدلاً أن «مال الدولة» كما تعرفه القوانين الداخلية للدول العربية، أقل شمولاً من «ممتلكات» أو «أملاك»، فليس لهذا التعريف أي علاقة بالمعنى الخاص المعطى لهذا المصطلح في الاتفاقية، والمسألة في نهاية المطاف هي مسألة اصطلاح.

— (وثيقة رسمية، مثل السند المكتوب، العقد، الخ). Legal document (Family Word Finder, Reader's Digest)

4.1.2 في الأمم المتحدة

لا ينظر إلى اللغة العربية بمفرز عن اللغات الأخرى، ولا بد لها من أن تجاريها في دقة التعبير وضرورة الاصطلاح ولزوم توحيد الاستعمال، لاسيما وأن الاستعمال مختلف من قطر عربي آخر : وثيقة (document) وسند (bill) وكمبالة (note) وصك (instrument) وورقة (paper) وميثاق (contract) وعهد (charter) وعقد (covenant) واتفاق (agreement) ومعاهدة (treaty) واتفاقية (convention)، الخ.

لكنه لم يقنع !

4.1.2. المال

وردت هذه العبارة في نص مشروع إحدى الاتفاقيات مقابل كلمة «property» واعتراض على استعمالها. وحاول المترجم العربي في هذه المرة أيضاً أن يقنع بضرورة استعمالها. وهكذا، قام أحد المراجعين بإعداد الدراسة التالية :

«قامت دائرة الترجمة في الأمم المتحدة بترجمة مشروع اتفاقية خلافة الدول في مال الدولة ومحفوظاتها وديونها، الذي وضعته لجنة القانون الدولي. واستخدمت فيه كمقابل للمصطلح «ممتلكات». ولما كانت ضرورة الاتساق، ولا سيما في نص قانوني كهذا، تقضي استعمال كلمة واحدة مقابل المصطلح الواحد، فلا بد من اختيار إحدى هاتين الكلمتين المترادفتين. وقررت الدائرة استخدام كلمة «مال» في كل المواد ذات الصلة التي سيقرها

فالمادة 8 تقول :

«الأغراض مواد هذا الباب، يراد بتعبير «مال الدولة» الأموال والحقوق والمصالح التي كانت، في تاريخ خلافة الدول، ملكاً للدولة السلف وفقاً للقانون الداخلي لهذه الدولة».

إذن، فهذا يعني خاص لأغراض هذه الاتفاقية. وحيثما جاء تعبير «مال الدولة» يكون شاملًا للعناصر الثلاثة ولا محل للالتباس فيه، ولا محظوظ من استعماله لأنه مستقل عن أي تعريف له خارج هذه الاتفاقية.

6 — وهناك، فضلاً عن ذلك، أسباب فنية صرف أدت إلى اختيار كلمة «مال» وهي :

(أ) في عدة مواضع تأتي كلمة «Property» «مال» غير مرتبطة بكلمة دولة، وهنا علينا أن نختار بين «ممتلكات» أو «أموال». وهذا قد يثير مشاكل.

(ب) واستخدام كلمتين مقابل كلمة واحدة «Property» أو «Biens» يجعل النص العربي غير مطابق للنصين الانكليزي والفرنسي، مع أنه ستكون له ما لها من الحجية أو القوة القانونية.

(ج) في حين لا يوجد، في الحقيقة، ما يمنع لغويًا من استعمال عبارة «ممتلكات منقولة، وغير منقولة»، فإن المأثور في الاستعمال العام والقانوني هو «مال منقول، ومال غير منقول».

(د) الواقع اللغوي المباشر للعبارات: «ممتلكات دولة منقولة وممتلكات دولة غير منقولة» أو «ممتلكات منقولة لدولة أو ممتلكات غير منقولة لدولة» يوحي بأن الدولة هي المنقولة أو غير المنقولة أو أن الممتلكات منقولة أو غير منقولة إلى دولة.

أما العبارات : «مال منقول» و«مال غير منقول» و«مال دولة منقول» و«مال دولة غير منقول» فهي مباشرة وجارية على المأثور والمانوس في

الاستعمال العام والقانوني.

وقد أثير في الدورة الحالية مؤتمر خلافة الدول اعتراض وجهه حقًا على تفسير مال الدولة بأموال...، لأننا إذا فسرنا الشيء بنفسه كنا مثل «الشاعر» الذي ألمته ربة الشعر بالبيت المشهور :

كأننا والماء من حولنا قوم جلوس حولهم ماء وقد كان يمكن أن تكون هذه الحجة قاطعة لو كان المراد هو تفسير عبارة «مال الدولة» تفسيراً لغوياً، أو حتى تفسيراً قانونياً عاماً.

ولكن الاتفاقية لا تزيد أن تضع تفسيراً قانونياً عاماً، بل تعريفاً اصطلاحياً لعبارة «مال الدولة» مقصوراً على أغراض الاتفاقية ذاتها، يجعل «مال الدولة»، بصرف النظر عن أي معنى لغوي أو قانوني له خارج الاتفاقية، شاملًا للأموال والحقوق والمصالح التي كانت في تاريخ الخلافة ملكاً للدولة السلف وفقاً لقانونها الداخلي.

وهذا تعريف اصطلاحي بخت.

فهل بعد هذا من مزيد للدلالة على استعداد الترجم العربي وغيرته وتعبه؟

4. الترکیب

التركيب في ميدان القانون يخضع مثل غيره من التراكيب لقواعد اللغة ومقتضيات الأسلوب. ويمتاز النص القانوني عادة بالدقة والإيجاز. وإن المصطلح والمستوى اللغوي هما اللذان يدللان على طابعه الخاص. وليس الاصطلاح على الأسلوب وإنما على المفردات. والمصطلح وحده هو الذي يميز الحقوقيين عن غيرهم. بل إن اللغوي، إن هو ألم بالمصطلح، أقدر على الحبك والتركيب. ومن المهم جداً أن يكون في ميسور الحقوقي أن يرتب ويقدم ويؤخر ليستقيم المبنى ويتحقق المعنى.

المشاريع. وفيما يلي أمثلة على نوع التدخل، مع بعض التعليقات :

المادة 66 (الفقرة 3) النص الانكليزي

«3. The provisions of paragraph 2 apply unless all the parties to a dispute referred to in that paragraph by **common consent** agree to submit the dispute to an arbitration procedure, including the one specified in the annex to the present convention».

النص الفرنسي

«3. Les dispositions du paragraphe 2 s'appliquent à moins que toutes les parties à un différend relevant dudit paragraphe ne décident d'un **common accord** de le soumettre à une procédure d'arbitrage, notamment à la procédure définie dans l'Annexe à la présente convention».

النص العربي (قبل التغيير)

«3 — تطبق أحكام الفقرة 2 ما لم تتفق، بالترتضى، جميع الأطراف في النزاع المشار إليه في تلك الفقرة على إخضاع النزاع لإجراء تحكيمي، بما في ذلك الاجراء المحدد في مرفق هذه الاتفاقية».

النص العربي (بعد التغيير)

«3 — تطبق أحكام الفقرة 2 ما لم تتفق، جميع الأطراف في النزاع المشار إليه في تلك الفقرة، بالترتضى، على إخضاع النزاع لإجراء تحكيمي، بما في ذلك الاجراء المحدد في مرفق هذه الاتفاقية».

في النص العربي المقترن أصلاً تأتي عبارة «بالترتضى» مباشرة بعد عبارة «تفق»، ويستبدل من التركيب أن الاتفاق يتم بالترتضى، بينما يفصل الاقتراح الثاني (من جانب المندوب) بين هاتين العبارتين. وليس من الواضح إذا كان «النزاع» المشار

وهذه أمثلة على ضرورة التشذيب والتقديم والتأخير.

أن يتذرع باستحالة تنفيذها [الاتفاقية] كسبب لانهائها أو الانسحاب منها».

هل المقصود: باستحالة تنفيذها... أو الانسحاب منها؟

أم : كسبب لانهائها أو الانسحاب منها ؟
الاقتراح الثاني هو الصحيح. إذن نترجم النص كالتالي :

«أن يتذرع باستحالة تنفيذها كسبب لانهائها أو للانسحاب منها».

وهذا مثال آخر من هذا القبيل :
يترب على... تخويل الطرف الآخر التذرع به بوصفه سبباً لانهاء المعاهدة أو لوقف العمل بها.
من الأفضل: اتخاذ ذريعة لانهاء.. أو لوقف ...

المادة 14

المذكرات الإيضاحية

«تشفع جميع المقترنات المقدمة لإدراج بنود في جدول الأعمال بموجب الفقرة الفرعية 1 (ب) من المادة 11، أو التي يتضمنها طلب عقد دورة استثنائية، ومذكورة إيضاحية».

من الأفضل

المادة 14

المذكرات الإيضاحية

«تشفع بمذكورة إيضاحية جميع المقترنات الداعية إلى إدراج بنود في جدول الأعمال، والمقدمة بموجب الفقرة الفرعية 1 (ب) من المادة 11، أو التي يتضمنها طلب عقد دورة استثنائية».

وقد تدخل أحد الوفود لتغيير مواد أحد

اللغات. وهذا ما لا يدركه غير المترجمين في كثير من الأحيان.

الخلاصة

الفرق بين النص القانوني وغيره هو أن هذا النوع من النصوص ملزم بطابعه ويستوجب الدقة إلى أقصى الحدود، لذا فإن المصطلح يلعب فيه دوراً بارزاً بالإضافة إلى التركيب الذي يجب أن يحظى بالعناية بحيث يكون سليماً واضحاً إذا أريد بالوضوح. ومن المعروف عن أهل القانون أنهم يحرصون أشد الحرث على الدقة لأن التهليل كثيراً ما يؤدي إلى التعقيdas وكثرة التفسيرات.

وإن أول عقبة يصطدم بها القانوني أو المترجم العربي هي المصطلح غير الموحد في العالم العربي. ومن المفرح أن هناك محاولات تبذل لتوحيد الاستعمال والتشريعات. هكذا، يجتمع مجلس وزراء العدل العرب دورياً لهذا الغرض، كما تسعى إلى تحقيقه المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي. وقد أنشأ المجلس المذكور المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية ويتضرر من هذا المركز أن يزاول نشاطاً نافعاً في هذا الصدد.

وينقسم المصطلح القانوني العربي إلى شقين : المصطلح المعهود المتداول والمصطلح المستجد. ولا بد من الالام بالمصطلح المتداول عن طريق الدراسة والتحصيل، إلا أن مشكلته أنه ما زال غير موحد تماماً. أما المصطلح المستجد فيستدعي معرفة المصطلح المتداول، إذ أنه قد يتفرع عنه ويقترب منه، وأيضاً القدرة على البحث والتنقيب وعلى إيجاد المقابل.

ونرمز إلى ذلك كالتالي :

$$ن ق = م^1 + ت$$

حيث : ن ق : نص قانوني

وم = مصطلح وم¹ = مصطلح متداول

وم² = مصطلح مستجد و ت : تركيب.

إليه في تلك الفقرة «بالتراضي» أم «تفق بالتراضي جميع الأطراف» ! وإن النص الفرنسي واضح أيضاً حيث جاء فيه «ne décident d'un commun accord».

وقد لحق بالمادة 67 ما لحق بالمادة 66.
المادة 67 (الفقرة 1)

النص الانكليزي

«1. The notification provided for under article 65, paragraph 1 must be made in writing».

النص الفرنسي

«1. La notification prévue au paragraphe 1 de l'article 65 doit être faite par écrit».

النص العربي (قبل التغيير)

«1 — يجب أن يقدم كتابة، الاخطار المنصوص عليه في الفقرة 1 من المادة 65».

النص العربي (بعد التغيير)

«1 — يجب أن يقدم الاخطار المنصوص عليه في الفقرة 1 من المادة 65، كتابة».

إن النص العربي، بعد التغيير، مربك. وليس من الجلي إذا كان «الاخطار يقدم كتابة» أم «الاخطار منصوص عليه كتابة». وفي حين أنه ليس من المعاد أن ينص على شيء في مادة ما في شكل غير كتابي، فإن النص المقترن أصلاً واضح ومحدد المعالم، على غرار النصين الانكليزي والفرنسي، اللذين لم يفصل بين «يقدم» و«كتابة» ((made in writing) و «كتابة» (par écrit)). ولقد فصل بينهما المندوب في النص العربي.

من هنا نتبين كيف يتداخل المनطق والاعتبارات اللغوية في عملية الترجمة، في مختلف

الموضوع لا في الموضوع نفسه. وهذه أدنى درجة مطلوبة.

وإن التعاون بين المترجمين والمندوبيين العرب أمر لازم في كل الأحوال.

ومن الأمثل ألا يتصدى لترجمة القانون إلا القانوني. لكن، لحسن الحظ، فإن بعض المعاجم المتخصصة متوفرة، إلا أنها لا تسعف من يجهل القانون. وقد تأتي المعرفة بكثرة التعامل مع النصوص القانونية، فيصبح المترجم متخصصاً، في ترجمة

* * *

نص مترجم ومراجعة

(Sales No.E.87.V.10, A / CN.9 / SER.B / 2 / الوثيقة من مقتطف)

CHAPTER XXII. HARDSHIP CLAUSES

Summary. Hardship is a term that is used in the Guide to describe a change in economic, financial, legal, or technological factors which causes serious adverse economic consequences to a contracting party, thereby rendering more difficult the performance of his contractual obligations. A hardship clause usually defines hardship, and provides for renegotiation to adapt the contract to the new situation created by the hardship (paragraph 1). Hardship clauses are to be distinguished from exemption clauses (paragraph 2).

A hardship clause may be considered to have the advantage that renegotiation under it might avert a disruptive failure of performance by the party affected by the changed circumstances. The clause may also facilitate renegotiation by providing a framework within which it may be conducted (paragraph 3).

A hardship clause has, however, several disadvantages which may outweigh the advantages described above. The possibility of renegotiation makes the contract to some degree unstable, the definition of hardship tends to be imprecise and vague, and the inclusion of the clause may induce the advancement of spurious claims that hardship exists to avoid the performance of obligations (paragraph 4). Furthermore, the purchaser may in particular be disadvantaged because the contractor will potentially have more opportunities to invoke the clause than the purchaser (paragraph 5). The Guide deals with other clauses which may be included in the contract and which may apply when a change of circumstances causes serious adverse economic consequences to a party. The purchaser may wish to consider whether the inclusion of those clauses renders a hardship clause unnecessary (paragraph 6).

If, despite its disadvantages, the parties wish to include a hardship clause in the contract, it is advisable to draft it so as to reduce the uncertainty it might create as to the obligations of the parties. It may be acceptable for the clause to define hardship, and in addition to include a list of events on one or more of which alone a party can rely to invoke the clause (paragraph 7 and 12). A restrictive definition of hardship may be adopted under which all required elements must be satisfied before hardship is deemed to occur (paragraphs 8 to 11). The parties may wish to consider the inclusion of other limitations to invoking a hardship clause, since those limitations may reduce the instability introduced into the contract by the clause (paragraph 13).

ملخص

الظروف الطارئة^١ هو مصطلح يستخدم في الدليل لوصف تغير في الموارد الاقتصادية أو المالية أو القانونية أو التكنولوجية لأحد الطرفين المتعاقدين، عاقب اقتصادية خطيرة غير مواتية (ما يجعل أداء لالتزاماته التعاقدية أكثر صعوبة). ويقدم المتعلق بالظروف الطارئة عادة تعريفاً للظروف الطارئة، وينص على إعادة التفاوض^٢ بغية تعديل العقد ليتماشى مع الوضع الجديد الذي أوجده الظروف الطارئة (الفقرة ١). ويجب التمييز بين أحكام الظروف الطارئة وأحكام الاعفاء (الفقرة ٢).

وقد يرى^٣ أن للحكم المتعلق بالظروف الطارئة مزية^٤ قوامها أن إعادة التفاوض بمقتضاه يمكن أن يسهل حصول تخلف لطرف^٥ عن الأداء من جانب الطرف المتأثر بالظروف المتغيرة. كما أن هذا الحكم قد يسهل إعادة التفاوض عن طريق توفير إطار يمكن فمه عقد المفاوضات الجديدة^٦ (الفقرة ٢).

لكن الحكم المتعلق بالظروف الطارئة له عدة عيوب قد ترجع المزيتين الموصوفتين أعلاه. فامكانية^٧ إعادة التفاوض تصب العقد بشيء من عدم الاستقرار^٨ وبموجب تعريف الظروف الطارئة إلى أن يكون غير دقيق ومبيعاً^٩ كما أن ادراج الحكم يمكن أن يغير بالتقىم^{١٠} بزاد عاءات زائفة^{١١} بوجود ظروف طارئة تجبره^{١٢} على الالتزامات (الفقرة ٤). يضاف إلى ذلك أن المشتري قد يفار بوجه خاص، لأن المقاول يتحمل أن تكون لديه فرص أكثر مما لدى المشتري بالتدرب بالحكم (الفقرة ٥). ويتناول الدليل أحكاماً أخرى يمكن ادراجها في العقد وتطبيقاتها عندما يطرأ^{١٣} تغير في الظروف يرتب على أحد الطرفين عاقب اقتصادية خطيرة غير مواتية. وقد يود المشتري النظر فيما إذا كان ادراج هذه الأحكام يجعل الحكم المتعلق بالظروف الطارئة غير ضروري (الفقرة ٦).

ويقتضي^{١٤} الظرفان في التفاوض العقد حكم يتعلق بالظروف الطارئة، على الرغم من مساوئه، بهدف^{١٥} التقليل من عدم اليقين^{١٦} الذي يمكن أن يترتب عليه^{١٧} بشأن الالتزامات الطرفين. وربما كان من المقبول أن يقتضي^{١٨} الحكم تعريف^{١٩} للظروف الطارئة، وفضلاً عن ذلك^{٢٠} يتيح قائمة بالأحداث التي يستطيع أحد الطرفين التعويل على واحد منها أو أكثر للتذرع بالحكم (الفقرتان ٧ و ١٢). ويمكن اعتماد تعريف^{٢١} تقييدي^{٢٢} بمحض^{٢٣} بمقتضاه استثناء العناصر المطلوبة جميعها^{٢٤} كلاماً يمكن اعتبار أن الظروف الطارئة قد حدثت (الفقرات ٨ إلى ١١). وقد يسود الظرفان النظر في ادراج^{٢٥} تقييدات أخرى للتذرع بالحكم المتعلق بالظروف الطارئة، طالما أن هذه التقييدات يمكن أن تخفف من عدم الاستقرار الذي يدخله الحكم على العقد (الفقرة ١٢).

تعليقات على هذا النص

هذا ملخص فصل من فصول «دليل قانوني بشأن صياغة عقود المنشآت الصناعية». ولقد استقر الرأي على استعمال تعبير «أحكام الظروف الطارئة» مقابل «hardship clauses»، لأسباب ذكرت من قبل (انظر الصفحات 4 و 5 و 7). ونرى أن المترجم والمراجع استعملما تعبير «الأحكام المتعلقة بالظروف الطارئة». وهذا صحيح.

الأرقام الرومانية الكبيرة تقابل في العربية، اصطلاحاً، الأرقام المكتوبة بكامل حروفها.

أما عن عبارة «summary»، فتقابلاها في العربية عبارات «ملخص» و«خلاصة» و«موجز» و«جمل» و«مختصر» و«وجيز»، إلخ. غير أن الانكليزية لها مترادفات أيضاً منها: *outline*, *abstract*, *digest*, *abridgement*, *condensation*, *précis*, *resumé* و *epitome*، إلخ. هكذا، نرى ضرورة إيجاد المقابل الدقيق للعبارة الانكليزية. وقد جرت العادة، في الأمم المتحدة، على استعمال «ملخص» أو «موجز» مقابل «summary» و«جمل» مقابل «outline» و«خلاصة».

وفيما يلي ملاحظات على نواحي معينة من هذا النص :

1 — تعبير «change in economic factors» (تغير في العوامل الاقتصادية) : أضيفت عبارة «يطرأ» (يمكن استعمال «يحصل» أو «يحدث» أو «يقع» أيضاً) لاعتراض الجملة طابعاً عربياً ولراحة الجملة. وقد استعمل المترجم عبارة «العوامل» مقابل «factors». وهذا صحيح، غير أن المراجع فضّل عبارة «الظروف». وهذا استعمال يتلاءم مع تعبير «الظروف الطارئة».

2 — تعبير (يرتب which causes ...to»

على أحد الطرفين...) غير مستساغ أصبح التركيب بعد تدخل المراجع، أكثر سلاسة ووضوحاً. وكان بالامكان أيضاً استعمال «يتسبب لأحد... في عواقب اقتصادية غير مواتية مما يجعل...».

3 — *Usually defines* (يقدم الحكم المتعلّن بالظروف الطارئة عادة تعريفاً): عيب هذا الاستعمال أن عبارة «عادة» تأتي مباشرة بعد «الطارئة». فها هذه الظروف طارئة عادة؟ ليس هذا هو المقصود يمكن تلافي اللبس بوضع عبارة «عادة» بين فاصلتين. استعمال آخر ممكن : «إن الحكم المتعلّق... يعرف عادة...».

4 — «hardship» (هذه الظروف): تصرف من المراجع ويقابل هذا التعبير «hardship». إلا أن «hardship» لا تعني «الظروف» ولذلك، أضيفت عبارة «لهذه»، للدلالة على هذا النوع من الظروف وقد استعمل المترجم عبارة «الظروف الطارئة» وكاد بالامكان عدم تدخل المراجع هنا، إلا أن الحل الذي اقترحه أوجز وأفصح، إذ يشير إلى الظروف الاقتصادية... المذكورة آنفاً.

5 — «renegotiation» (إعادة التفاوض أو التفاوض من جديد). المترجم استعمل أيضًا «المفاوضات الجديدة»، في مكان آخر في الفقرة التالية، وهذا التعبير يقابل «new negotiations» او «new negotiations» الوارد في النص. (انظر أيضًا الحاشية 12).

6 — *Exemption clauses* (أحكام الاعفاء): وردت إشارة إلى الفقرة 2 من هذا الفصل. لا بد من الرجوع إذن إلى هذه الفقرة وتوحيد الاستعمال معها.

7 — *may be considered*: أضيفت عبار «وقد» للربط بين الفقرات. استعملت عبارة «يرى كفعل مبني للمجهول، إلا أن القارئ لا يدرا

الاستقرار): هذه ترجمة شبه حرفية. قد تكون الجملة الآتية أفضل «فإمكانية إعادة التفاوض» قد تقلل من مفعول العقد إلى حد ما.

— 15 «tends to» (مبنية على): إمكانية أخرى: «يميل».

— 16 «vague» (مجهوم): مترادفاتها: indefinite uncertain obscure ambiguous cryptic unfathomable inscrutable و «غمض»، الخ. أما في العربية فهناك: «غمض» و «غمض» و «متبس» و «غير محدد» و «غير جلي» و «ملغز» و «عويس» و «بعيد المأخذ» و «عسير الفهم». ولعل أفضل مقابل لـ «vague» هو «غمض» ولـ «obscure» هو «غمض» و «ambiguous» و «متبس».

— 17 «induce the advancement of» (يغري بتقديم ادعاءات زائفة). «to induce»: «يرغب في» و «يجعل على» و «يستميل» و «يحدث»، الخ. استعمال «يغري» موقف «the advancement of»: استعمال الترجم «التقدم بـ» واقتراح المراجع «تقديم»، وفي هذه الحال يجوز الوجهان.

— 18 «to avoid the performance of obligations» (تجنبأ لأداء الالتزامات): يلاحظ أولاً استعمال المفعول لأجله، بدلاً من «التجنب». «performance»: يمكن استعمال «وفاء بـ» أيضاً، لكن في هذه الحالة، يجب التوحيد مع الفقرة 4 من هذا الفصل، المشار إليها، حيث ورد التعبير التالي: «يكون على المقاول أن يؤدي خلال التشديد عدداً من الالتزامات».

— 19 «Furthermore» (يضاف إلى ذلك): هناك حلول أخرى هي: «وعلاوة على ذلك» و «بالاضافة إلى ذلك»، الخ.

للوهلة الأولى ما إذا كان الفعل كذلك أم أنه مبني للمعلوم: من يرى إذن؟ عبارة «يعتبر» أكثر شيوعاً في هذا الباب. تصبيع الجملة كالتالي: «وقد يعتبر أن للحكم» أو «وقد ينظر إلى الحكم... على أن له مزية».

— 8 «to have the advantage that» (مزية قوامها أن...): هناك استعمال آخر ممكن هو: «مزية تتمثل في أن...».

— 9 «avert» (عbaraة «It might avert»): تقابل: «يتجنب» و «يتفادى» و «يتلافى» و «يتحاشى» و «يتقي»، الخ. استعمل هذا الفعل هنا كمعتد. وقد اقترح المترجم لهذا التعبير: «يمكن أن يتجنب». وهذا اقتراح صائب. وقد عدّله المراجع فأصبح: قد يتحقق تفادي». ومن عيب هذا الاقتراح أنه يأتي بمضافين. ولعل اقتراح المترجم أفضل.

— 10 «disruptive» (مربك): هذا اقتراح من المراجع. وقد استعمل المترجم تعبير «تعطيلي»، الذي يبدو غريباً على السمع. وتقابل عبارة «disrupt» (تعطيل) و «تفكيك» و «إرباك» و «تمزيق». عبارة «مربك» أفضل.

— 11 «conducted» (عقد): عبارة «عقد» هنا فيها شيء من الإبهام. قد يتبرد إلى الذهن معنى «contract».

— 12 «renegotiation» (المفاوضات الجديدة) أو فقط «إعادة التفاوض» فتصبح الجملة: «يمكن ضمه إعادة التفاوض». هذا الاستعمال لا يتناسب مع ما ورد من قبل أو في الفقرة 3 من هذا الفصل، المشار إليها بعد التعبير، أي «إعادة التفاوض».

— 13 «فإمكانية»: استعملت الفاء للربط.
— 14 «makes the contract to some degree unstable» (تصيب العقد بشيء من عدم

وهذا خطأ. وإن الجملة في مرحلة الترجمة قبل المراجعة غير واضحة بل إنها ناقصة. «uncertainty»: هذا تعبير يحتاج فيه المترجم عادة. المقابلات في اللغة العربية: «شك» و«حيرة» و«التباس» و«البس» و«عدم يقين» و«عدم التيقن» و«ريب» و«ريبة» و«عدم التأكيد»، الخ. جاء في «المعجم الوسيط» اللبس هو الشبهة وعدم الوضوح. ربما تكون هذه العبارة هي الأنسب. من الملاحظ كذلك أن المراجع أضاف تعبير «في هذه الحالة» ليستقيم الأسلوب العربي. إنها لا تضيف شيئاً على المعنى المقصود. الطرفان: جاء استعمال المثنى لأن العقد عادة يكون فيه طرفان رئيسيان لا ثالث لهما ؛ في هذه الحالة «المشتري» و«المقاول»، وهما اللذان يعنيهما العقد.

26 — أسقط المترجم عبارة «hardship».

27 — «must» : (يتحتم ويتوجب ويتعنّ ويجب).
28 — «instability» (عدم الاستقرار): هذه الترجمة تبدو حرفية. ربما يكون الأفضل ترجمة الجملة هكذا: «بما أن هذه التقييدات قد تقلل من الضعف الذي يعتور العقد بسبب هذا الحكم»، وبهذا تتخذ الجملة قالباً عربياً صرفاً.

20 — «disadvantaged» (يضار): حل موفق.

21 — «in particular» (بوجه خاص): يمكن أيضاً استعمال تعبير مثل «على المخصوص» و«بصفة خاصة»، الخ.

22 — «contractor» (مقاول): توجد في العربية مقابلات لعبارة «contractor» هي: «متعاقد» و«فريق في عقد» و«ملتزم» و«معهد» و«مقاول»، لكن هذه الأخيرة هي الأصح حسب مقتضيات السياق، لأن الأمر يتعلق بمقاؤلة لتشييد المنشآت الصناعية.

23 — «opportunities to invoke» (فرص بالتدبر بالحكم): الأصح «للتدبر بالحكم». الترجمات الممكنة لـ «to invoke»: «يستعين بـ» و«يستمسك بـ» و«يُسْتَشَهِدُ بـ» و«يُسْتَنْدَ إِلَيْـ» و«يَتَذَرَّعُ بـ» و«يَخْتَمُ إِلَيْـ» و«يَجْلِجِـإِلَيْـ». وإن الحل الذي اختاره المراجع جل موفق في هذا السياق.

24 — أضيف هذا التعبير هنا أيضاً لاعطاء الصبغة العربية.

25 — «if ...the parties wish» (وإذا رغب الطرفان): استعمل المترجم تعبير «وقد يرغب ...»

ترجمات أخرى (غير مراجعة)

الفصل الثاني والعشرون — شروط العسر

ملخص : يستخدم تعبير «العسر» كمصطلح في الدليل ليصف ما يطرأ من تغير في العوامل الاقتصادية أو المالية أو القانونية أو التكنولوجية، تترتب آثار اقتصادية سلبية خطيرة بالنسبة لأحد طرف في التعاقد مما يزيد في صعوبة أداء التزاماته التعاقدية. وفي العادة يأتي شرط العسر ليعرف العسر ولينص على إعادة التفاوض لمواهنة العقد مع الحالة الجديدة التي أوجدها العسر (الفقرة ١). ويجب التمييز بين شروط العسر وشروط الاعفاء (الفقرة ٢).

ويمكن اعتبار أن لشروط العسر ميزة تمثل في أن إعادة التفاوض بموجبه يمكن أن تمنع الافتراق المعطل لأداء الطرف المتأثر بالظروف المتغيرة. كما يمكن لهذا الشرط أن ييسر إعادة التفاوض حيث أنه يوفر إطاراً يمكن إجراءها ضمنه (الفقرة ٣).

على أن لشرط العسر عدة عيوب قد تتجاوز مزاياه المذكورة أعلاه. فإمكانية إعادة التفاوض إنما تضفي على العقد درجة من عدم الثبات. كما أن مفهوم العسر أميل لعدم الدقة وللغموض، أضف إلى هذا أن إدراج الشرط يمكن أن يشجع على تقديم مطالبات غير سليمة تدعي وجود العسر تفادياً لأداء الالتزامات (الفقرة ٤). علاوة على ذلك، قد يكون الشاري أقل استفادة من المقاول لأن من الممكن أن ينال المقاول فرصاً أكثر من الشاري للتذرع بشرط العسر (الفقرة ٥). ويتعرض الدليل لشروط أخرى يمكن إدراجها في العقد وقد تنطبق على حالة تغير الظروف بصورة تترتب عليها آثار اقتصادية سلبية خطيرة بالنسبة لأحد طرف في التعاقد. وقد يرغب الشاري في النظر فيما إذا كان من شأن إدخال هذه الشروط أن يعني عن استخدام شرط العسر (الفقرة ٦).

أما إذا رغب الطرفان في إدراج شرط العسر في العقد على الرغم من عيوبه، فإن من المستصوب أن يصاغ بشكل يخفف ما يمكن أن يوجده من غموض فيما يتعلق بالتزامات الطرفين. وقد يكون من المقبول أن يعرف الشرط مصطلح العسر وأن يضيف قائمة بالحالات التي يمكن لوجود واحد أو أكثر منها أن يتذرع أحد الطرفين بهذا الشرط (الفقرتان ٧ و ١٢). كما يمكن اعتقاد تعريف حصري للعسر وبموجبه يجب توفر جميع عناصر التعريف الالزمة قبل تقرير وقوع العسر (الفقرات ٨ إلى ١١). وقد يرغب الطرفان في النظر في إدراج قيود أخرى على التذرع بشرط العسر فمن شأن هذه القيود أن تخفف من عدم الثبات الناتج عن إدراج الشرط العقد (الفقرة ١٣).

* * *

الفصل الثاني والعشرون — شروط حالة العسر

موجز : حالة العسر (الظروف الطارئة) من المصطلحات التي استخدمت في الدليل القانوني لوصف ما يحدث من تغير في العوامل الاقتصادية أو المالية أو القانونية أو التكنولوجية وترتبط عليه آثار اقتصادية جسيمة تضر بأحد الطرفين المتعاقددين، مما يزيد من صعوبة وفائه بالتزاماته التعاقدية. وعادة ما يعرف شرط العسر بأنه حالة الظروف الطارئة ويقضي بإعادة التفاوض لتعديل العقد بحيث يتوافق مع الوضع الجديد الناتج عن الحالة الطارئة (الفقرة 1). وينبغي التمييز بين شروط الأحكام الطارئة وشروط الاعفاء من المسؤولية (الفقرة 2).

وقد يعتبر أن لشرط الظروف الطارئة ميزة من حيث عملية إعادة التفاوض بموجبه قد تؤدي إلى تجنب تعطل أداء الطرف الذي تأثر بتغير الظروف وقد يفضي الشرط أيضاً إلى تذليل عملية إعادة التفاوض وذلك بإرساء أساس يمكن أن تجري عملية التفاوض في إطاره (الفقرة 3).

بيد أن لشرط الحالة الطارئة عدة مثالب قد تكون أهم وزناً من المزايا المذكورة أعلاه. ذلك أن إمكانية إعادة التفاوض تجعل العقد غير ثابت بعض الشيء، ثم أن تعريف حالة الظروف الطارئة يميل إلى أن يكون غير دقيق وغامض كما أن إدراج الشرط قد يستخدم ذريعة لتقديم ادعاءات زائفة بوجود حالة طارئة للتهرب من أداء الالتزامات (الفقرة 4). وعلاوة على ذلك، قد يكون المشتري خاصة في وضع غير مؤات وذلك لأنه ستتاح للمقاول كونا فرص أكبر من المشتري للاستظهار بالشرط (الفقرة 5). ويتناول الدليل أيضاً غيرها من الشروط التي يمكن إدراجهما في العقد والتي يمكن تطبيقها عندما يحدث تغير في الظروف يترتب عليه آثار اقتصادية جسيمة تضر بأحد الطرفين. وقد يرغب المشتري في النظر فيما إذا كان إدراج تلك الشروط يجعل من شرط الحالة الطارئة أمراً غير لازم (الفقرة 6).

على أنه إذا رغب الطرفان في أن يدرج في العقد شرط الظرف الطارئ ب رغم مثالبه، فمن المستصوب أن توضع صيغته بحيث يقلل من عدم اليقين الذي يمكن أن يسببه الشرط فيما يتعلق بالتزامات الطرفين. وقد يكون من المقبول أن يعرف الشرط الظرف الطارئ وأن يتضمن بالإضافة إلى ذلك قائمة بالأحداث التي يمكن لأحد الطرفين أن يستند إلى واحد أو أكثر منها للاستظهار بالشرط (الفقرتان 7 و 12). وقد يعتمد تعريف مقيد لشرط الظرف الطارئ يجب بمقتضاه استيفاء كافة العناصر اللاحقة قبل اعتبار أن الظرف الطارئ قد وقع (الفقرات 8 إلى 11). وقد يرغب الطرفان في بحث إدراج غيرها من التقييدات فيما يتعلق بالاستظهار بشرط الظرف الطارئ، إذا أنها قد تنقص من عدم الثبات الذي يدخله الشرط على العقد (الفقرة 13).

الفصل الثاني والعشرون — شروط حالة العسر

ملخص : العسر مصطلح مستخدم في الدليل لوصف تغير يطرأ على العوامل الاقتصادية أو المالية أو القانونية أو التكنولوجية فيحدث نتائج اقتصادية ضارة بأحد الطرفين المتعاقددين، ويزيد بذلك من صعوبة أدائه التزاماته التعاقدية.

وقد جرت العادة على أن يقدم شرط حالة العسر تعريفاً للعسر وينص على التفاوض مجدداً لتكييف العقد مع الحالة الجديدة التي أحدثها العسر (الفقرة ١). وينبغي التمييز بين شروط حالة العسر وشروط الأعفاء. يمكن أن نعتبر أن لشرط حالة العسر مزية تكمن في أن إعادة التفاوض استناداً إليه قد تتجنب الطرف المتأثر بتغير الظروف تخلفاً عن الأداء بعطل سير الأعمال. كما أن هذا الشرط ربما سهل إعادة التفاوض بالنسبة على إطار يمكن فيه إجراء هذا التفاوض الجديد.

لكن لشرط حالة العسر عدة مساواة قد تفوق المزايا الموصوفة أعلاه. فإمكان إعادة التفاوض يجعل العقد غير مستقر إلى حد ما، وتعريف شرط حالة العسر يجعله إلى أن يكون غير دقيق وبهذا، وإدراج هذا الشرط يمكن أن يحفز على تقديم مطالب زائفة مفادها أن حالة العسر موجودة وتستهدف تجنب أداء الالتزامات (الفقرة ٤). يضاف إلى ذلك أن المشتري، خصوصاً، قد يكون في وضع غير مؤات لأن المتعاقدين سيكونون لديه، احتالاً، فرص أكثر منه للتذرع بالشرط (الفقرة ٥). ويتناول الدليل شروطاً أخرى يمكن إدراجها في العقد ويمكن تطبيقها عندما يطرأ تغير في الظروف يرتب على أحد الطرفين عواقب اقتصادية خطيرة. وقد يود المشتري النظر فيما إذا كان إدراج هذه الشروط يجعل شرط حالة العسر غير لازم (الفقرة ٦).

فإذا رغب الطرفان أن يدرجوا في العقد شرط حالة العسر، رغم مساواة هذا الشرط، يستحسن صياغته بطريقة تقلل من الريب التي يمكن أن يخلقها بشأن التزامات الطرفين. وقد يكون مقبولاً أن يحدد الشرط حالة العسر، وأن تدرج، فوق ذلك، قائمة بالأحداث التي يمكن لأحد الطرفين الاعتماد على وقوع واحد، أو فوق واحد، منها للتذرع بشرط حالة العسر (الفقرتان ٧ و ١٢). ويمكن اعتماد تعريف تقييدي لحالة العسر يجب، بمقتضاه، استيفاء كل العناصر المطلوبة قبل اعتبار حالة العسر حاصلة (الفقرات من ٨ إلى ١١). وقد يود الطرفان النظر في إدراج تقييدات أخرى للتذرع بشرط حالة العسر، لكنه هذه التقييدات قد تخفض من عدم الاستقرار الذي يدخله الشرط على العقد (الفقرة ١٣).

* * *

الفصل الثاني والعشرون — شروط «الطرف الطارئ»

ملخص : إن «الطرف الطارئ» مصطلح يستعمل في «الدليل» لوصف تغير يحصل في العوامل الاقتصادية أو المالية أو القانونية أو التكنولوجية ويحدث آثاراً اقتصادية سلبية لأحد الأطراف المتعاقدة من شأنها أن تزيد في صعوبة أداء التزاماته التعاقدية. ويعرف شرط «الطرف الطارئ» عادة الطرف الطارئ، وينص على استثناف المناقشات لتكيف العقد مع الوضع الجديد الذي أحدهه الطرف الطارئ (الفقرة 1). وينبغي التبييز بين شروط «الطرف الطارئ» وشروط الأعفاء (الفقرة 2).

ويمكن اعتبار أن شرط «الطرف الطارئ» يملك ميزة تمثل في أن استثناف المناقشة بمقتضاه يمكن أن ينافي إخفاقاً مزقاً في أداء أحد الأطراف الذي أصابته الظروف المتقلبة. كما يمكن للشرط أن يسهل استثناف المناقشة وذلك بتقديم إطار تجاري ضمنه (الفقرة 3).

غير أن شرط الطرف الطارئ يملك عدة عوائق كفيلة بأن تفوق وزن الميزات التي وصفت آنفاً. فإمكانية استثناف المناقشة يجعل العقد إلى درجة ما غير ثابت، ويتجه تعريف الطرف الطارئ إلى أن يكون غير دقيقاً وغامضاً ويمكن أن يجر إدراج الشرط إلى تقديم مطالبة زائفة بأن الطرف الطارئ يوجد لا جتناب أداء الالتزامات (الفقرة 4). وعلاوة على ذلك، فيمكن أن يكون المشتري بالذات متضرراً لأن المتعاقد ستتوفر لديه فرص أكثر من المشتري للتذرع بالشرط (الفقرة 5). ويتطرق «الدليل» إلى شروط أخرى يمكن أن تدرج في العقد ويمكن أن تطبق عندما يحدث تغير في الظروف آثاراً اقتصادية سلبية هامة على أحد الأطراف. وقد يرغب المشتري في النظر فيما إذا كان إدراج هذه الشروط يجعل شرط «الطرف الطارئ» غير ضروري (الفقرة 6).

وإذا رغب الأطراف في إدراج شرط «الطرف الطارئ» في العقد، رغم عوائقه، فمن المستصوب صياغته للحد من الاشكال الذي يمكن أن يحدثه بشأن التزامات الأطراف. ويمكن أن يجوز للشرط تعريف الطرف الطارئ، وبالاضافة إلى ذلك إدراج قائمة من الحالات التي لا يمكن لأحد الأطراف الاستناد إلا إلى واحد منها أو أكثر للتذرع بالشرط (الفقرتان 7 و12). ويمكن اعتقاد تعريف ضيق للطرف الطارئ ينبعي أن توفر كل العناصر المطلوبة قبل أن يقدر حدوث الطرف الطارئ (الفقرات 8 إلى 11). وقد يرغب الأطراف في النظر في إدراج تقييدات أخرى للتذرع بشرط «الطرف الطارئ»، إذ أن هذه التقييدات بإمكانها الحد من عدم الاستقرار الذي يطرأ على العقد من جراء الشرط (الفقرة 13).

* * *

الملاحظ أنه استعملت عبارة «شرط» مقابل «clause» في كل النصوص الأربع. ومن متراوحتها «بند» و«فقرة». إلا أن «شروط» قد تعني «conditions»، وهي كثيرة الاستعمال مقابل «clauses». واستعملت عبارة «ملخص» (النصوص 1 و 3 و 4) و «موجز» (النص 2) مقابل «summary».

وقد استعملت عبارة «عسر» (النص 1) وتعبير «حالة العسر» (النص 3) مقابل «hardship». وإن هذا التعبير ينافي مع تعريف «hardship» في النص. إلا أن التركيز هنا على العوامل (أو الظروف) الطارئة التي تسفر عن النتيجة. ويقال عسر الأمر والزمان أي صعب واشتد وأعسر فلان افتقر وضاق حاليه. وورد في النص 2 تعبير «الظروف الطارئة» إلى جانب «عسر» وفي هذا شيء من التردد، كما ورد تعبير «الظرف الطارئ» في النص 4، استناداً إلى «دليل المترجم»، الذي يقصد منه توحيد المصطلحات والاستعمالات.

وترجم تعبير «a party» تارة في المثنى (النصوص 1 و 2 و 3) وأخرى في الجمع (النص 4) والمثنى أصح. وكان بالأمكان استعمال عبارة «وخيمة» أيضاً.

وقد أضيفت عبارات «يطرأ» (النصان 1 و 3) و «يحدث» (النص 2) و «يحصل» (النص 4).

ويلاحظ أيضاً إضافة عبارة «تضرب بـ» (النص 2) و «بالنسبة لـ» (النص 1) قبل «أحد الطرفين».

واستعملت عبارة «إعادة التفاوض» (النصان 1 و 2) وعبارة «التفاوض مجدداً» (النص 3) و «استئناف المناقشات» (النص 4) وإن هذه العبارة الأخيرة موقفة لأنها أقرب إلى «to resume discussions».

وأتفق المترجمون الأربع على استعمال «شروط الاعفاء» مقابل «exemption clauses».

وترجمت عبارة «disruptive failure» بما يلي : «الاخفاق المطل» (النص 1) و «تعطيل» (النص 2) و «تخلفاً... يعطّل سير الأعمال» (النص 3) و «إخفاقاً مزقاً» (النص 4). ويلاحظ أن المترجم هنا اعتمد أساساً على القاموس دون أن يكيف التعبير مع السياق ومع مقتضيات الأسلوب العربي.

واستعملت عبارات «إجراء» (النصان 1 و 3) و «تجري» (النصان 3 و 4) مقابل «to conduct».

وترجمت عبارة «unstable» بالآتي : «عدم الثبات» (النص 1) و «غير ثابت» (النصان 2 و 4) و «غير مستقر» (النص 3).

أما عن عبارتي «imprecise» و «vague» فقد ترجمتا بـ «عدم الدقة» و «الغموض» (النص 1) و «غير دقيق» و «غامض» (النص 2) و «غير دقيق» و «مبهم» (النص 3) و «غير دقيق» و «مبهم» (النص 4).

ترجم تعبير «the advancement of spurious claims» بما يلي : «تقديم مطالبات غير سليمة» (النص 1) و «تقديم ادعاءات زائفة» (النصان 2 و 3) و «تقديم مطالبة زائفة» (النص 4)، ويلاحظ هنا استعمال صيغة المفرد.

وترجمت عبارة «contractor» بـ «مقاول» (النصان 1 و 2) و «متعاقد» (النصان 3 و 4).

وترجمت عبارة «invoke» بما يلي : «التذرع» (النصوص 1 و 3 و 4) و «الاستظهار بـ» (النص 2). أما عبارة «purchaser» فقد ترجمت بعبارة «مشتري» (النصوص 2 و 3 و 4) و «شاري» (النص 1). وترجم تعبير «renders...unnecessary» بالتعابير التالية : «يجعل ... غير لازم» (النصان 2 و 3) و «يجعل ... غير ضروري» (النص 4) وقد تصرف المترجم تصرفاً حسناً في النص 1 حيث اقترح «يعني عن...». وقد تفطن المترجمون الأربعون إلى ضرورة الربط بين الفقرات. هكذا، استهلت الفقرة الأخيرة بما يلي : «أما إذا رغب» (النص 1) و «على أنه إذا ...» (النص 2) و «فإذا ...» (النص 3) و «وإذا...» (النص 4) (يلاحظ هنا استعمال واو العطف فقط).

واستعملت عبارة «غموض» (النص 1) وتعبير «عدم اليقين» (النص 2) و «ريب» (النص 3) و «إشكال» (النص 4) مقابل «uncertainty» كا ترجمت عبارة «disadvantages» بالآتي : «عيوب» (النص 1) و «متالب» (النص 2) و «مساوئ» (النص 3) و «عواقب» (النص 4)، وإن هذه العبارة بعيدة عن المعنى المراد.

ورغم الاشارات إلى فقرات معينة من «الدليل»، الواردة في هذا النص فإنه لا أحد من المترجمين الأربعون قد سأله عن هذه الفقرات ليرجع إليها ويوحد معها. هذا، وإن ثلاثة من هؤلاء المترجمين متخصصون في الأمم المتحدة والرابع جيد نسبياً على المهنة.

خلاصة

يستدل مما سبق أن المراجعة مهمة، ذلك أنه في بعض الحالات يظل الأسلوب خاماً. وما زال التركيب في معظم الحالات يحتاج إلى شيء من السبك. كما إنه من اللازم وجود مراجع ومعاجم لتوحيد الاستعمال. وقد اتضح لنا ما للمصطلح من أهمية في النص القانوني، لأنه هو محور النص.

RESUME : Les clauses de dommages-intérêts spécifiés dans le contrat et les clauses pénales prévoient qu'en cas d'inexécution par une partie, la partie lésée a droit au versement par la partie en défaut d'une somme d'argent convenue. Dans les contrats de construction, ces clauses visent généralement le défaut d'exécution par l'entrepreneur (par. 1).

Ces clauses présentent certains avantages. Etant donné que la somme convenue est recouvrable sans qu'il soit nécessaire de prouver qu'un préjudice a été subi, les dépenses et l'incertitude liées à l'établissement de cette preuve se trouvent éliminées (par. 2). Fixer le montant de la somme due en cas de défaut d'exécution à un montant supérieur à celui que l'entrepreneur pourrait économiser en ne s'acquittant pas de ses obligations peut l'inciter à s'en acquitter (par. 3). Cette somme peut également constituer la limite de responsabilité de l'entrepreneur, ce qui est un avantage pour ce dernier car il connaîtra ainsi la responsabilité maximale qu'il encourt (part. 4).

De nombreux systèmes juridiques comportent des règles, parfois impératives, régissant les clauses de dommages-intérêts spécifiés et les clauses pénales. Dans certains, seules les clauses en vertu desquelles la somme convenue sert à indemniser sont valables. Dans d'autres, les clauses prévoyant une somme convenue pour indemniser, pour encourager l'exécution ou pour ces deux fins à la fois, sont valables (par. 6). Les parties souhaiteront peut-être stipuler que si le défaut d'exécution résulte d'un empêchement exonératoire, la somme convenue n'est pas due (par. 7).

La loi applicable au contrat régit souvent le rapport entre l'obtention de la somme convenue de l'exécution forcée des obligations. Il régit souvent aussi le rapport entre l'obtention de la somme convenue et l'obtention de dommages-intérêts. Cependant, la loi applicable peut laisser les parties libres de régler ces rapports dans une certaine mesure et celles-ci pourront souhaiter le faire dans la mesure permise (par. 8 et 9).

Les deux parties ont intérêt à définir clairement ce qui constitue un défaut d'exécution ouvrant droit au paiement de la somme convenue (par. 10). Lors de la fixation du montant de la somme convenue, l'acquéreur peut avoir intérêt, si la loi applicable le permet, à prévoir un montant qui lui assure un dédommagement adéquat tout en incitant assez l'entrepreneur à s'acquitter de ses obligations. Les sommes excessives sont à éviter ; dans de nombreux systèmes juridiques, elles seraient annulées ou réduites (par. 11 et 12)

نص حول التعويضات المقطوعة (مقتطف من الوثيقة
(Sales No. E. 87.V.10, A / CN.9 / SER.B / 2

Chapter XIX. Liquidated damages and penalty clauses

SUMMARY

Liquidated damages clauses and penalty clauses provide that, upon a failure of performance by one party, the aggrieved party is entitled to an agreed sum of money from the party failing to perform. In works contracts, these clauses are usually included in respect of failures of performance by the contractor (paragraph 1).

The clauses have certain advantages. Since the agreed sum is recoverable without the need to prove that losses have been suffered, the expenses and uncertainty associated with the proof of losses have been removed (paragraph 2). The sum may also serve as the limit to the liability of the contractor, who will be assisted by knowing the maximum liability to which he is likely to be exposed (paragraph 3).

Many legal systems have rules, which are sometimes mandatory, regulating liquidated damages clauses and penalty clauses. Under some legal systems, only clauses under which the agreed sum serves as compensation are valid. Under other legal systems, clauses under which the agreed sum serves as compensation, or is intended to stimulate performance, or has both those functions, are valid (paragraph 5). The parties may wish to provide that if the failure to perform is caused by an exempting impediment, the agreed sum is not due (paragraph 6).

The law applicable to the contract often regulates the relationship between recovery of the agreed sum and enforcement of the performance of obligations. That law also often regulates the relationship between the recovery of the agreed sum and the recovery of damages. The parties may, however, be permitted by the applicable law to regulate these relationships to some extent, and the parties may wish to do so to the extent permitted by the applicable law (paragraphs 7 and 8).

It is in the interests of both parties to delimit clearly the failure to perform upon which the agreed sum is payable (paragraph 9). In quantifying the agreed sum, if the applicable law so permits, the purchaser may find it beneficial to provide for an agreed sum in an amount which both provides reasonable compensation to the purchaser and puts a moderate pressure on the contractor to perform. Excessive sums should be avoided ; under many legal systems those sums would be set aside or reduced (paragraphs 10 and 11).

الفصل التاسع عشر

شروط التعويضات المقطوعة والشروط الجزائية

ملخص

تفضي شروط التعويضات المقطوعة (المبرأة للذمة) والشروط الجزائية بأنه، عندما يخل أحد الطرفين بتنفيذ التزامه، يحق للطرف المتضرر الحصول على مبلغ من النقود متفق عليه، من الطرف الذي أخل بتنفيذ التزامه. وتدرج هذه الشروط في عقود تشيد المنشآت عادة فيما يتصل بإخلال المقاول بتنفيذ التزاماته (الفقرة 1). وهذه الشروط مزايا معينة. فما أن المبلغ المتفق عليه يتحقق اقتضاؤه دونما حاجة إلى إقامة الدليل على تكبد خسائر، فإن ذلك يعفي من المصارييف ومن حالة عدم الاستقرار المترتبة بإثبات الخسائر (الفقرة 2). كما أن المبلغ المتفق عليه يمكن أن يعتبر أيضا بمثابة الحد الأقصى لمسؤولية المقاول، الذي يريمه أن يعرف الحد الأقصى للمسؤولية التي يتحمل أن يتعرض لها (الفقرة 3).

وتوجد في كثير من الأنظمة القانونية قواعد — تكون آمرة في بعض الأحيان — تنظم شروط التعويضات المقطوعة والشروط الجزائية. وفي بعض الأنظمة القانونية لا تكون صحيحة سوى تلك الشروط التي يعتبر بمقتضاها المبلغ المتفق عليه بمثابة تعويض، بينما تقر بعض الأنظمة القانونية الأخرى صحة الشروط التي بمقتضاها يكون المبلغ المتفق عليه بمثابة تعويض أو بمثابة حافز إلى تنفيذ الالتزام، أو مؤديا للوظيفتين معا (الفقرة 5). وقد يود الطرفان النص على أن المبلغ المتفق عليه يسقط استحقاقه إذا كان سبب الإخلال بالتنفيذ عائقا يعفي من المسؤولية (الفقرة 6).

وكثيرا ما ينظم القانون إلزاجب التطبيق العلاقة بين اقتضاء المبلغ المتفق عليه وبين فرض تنفيذ الالتزامات، والعلاقة بين اقتضاء المبلغ المتفق عليه وبين اقتضاء التعويض. إلا أن القانون إلزاجب التطبيق قد يسمح للطرفين كذلك بتنظيم هذه العلاقات إلى حد ما، وقد يود الطرفان عمل ذلك في حدود ما يسمح به القانون إلزاجب التطبيق (الفقرتان 7 و 8).

ومن مصلحة كلا الطرفين أن يحدد بوضوح حدود الإخلال بالتنفيذ الذي يترتب عليه استحقاق المبلغ المتفق عليه (الفقرة 9). وعند تحديد مقدار المبلغ المتفق عليه، إذا كان القانون إلزاجب التطبيق يسمح بذلك، قد يجد المشتري أن من المفيد النص على مقدار لهذا المبلغ يكفل للمشتري تعويضا معقولا ويفرض في الوقت نفسه ضغطا معتدلا على المقاول كي يؤدي التزاماته. وينبغي تجنب النص على مبالغ زائدة عن الحد؛ إذ أن كثيرا من النظم القانونية تطرح هذه المبالغ جانبها أو تخفضها (الفقرتان 10 و 11).

الترجمة الفرنسية

RESUME : Par «situation difficile» (**Hardship**), on entend un changement des conditions économiques, financières, juridiques ou techniques ayant des conséquences économiques graves pour une partie contractante et lui rendant plus difficile l'exécution de ses obligations contractuelles. Cette notion de situation difficile apparaît dans les clauses d'adaptation qui, généralement, définissent ce qu'est une situation difficile et prévoient la renégociation du contrat et son adaptation aux circonstances nouvelles (par.1). Il convient de distinguer entre les clauses d'adaptation et les clauses d'exonération (par. 2.)

Les clauses d'adaptation présentent en principe cet avantage que, grâce à la renégociation du contrat qu'elles autorisent, on peut éviter la défaillance de la partie victime du changement de circonstances et les difficultés qui naîtraient de l'inexécution. Ces clauses peuvent en outre faciliter la renégociation en fournissant le cadre dans lequel elle peut être menée (par.3).

les clauses d'adaptation ont toutefois plusieurs inconvénients qui risquent de l'emporter sur les avantages décrits ci-dessus. La possibilité de renégocier le contrat rend celui-ci quelque peu instable, la définition de la situation difficile tend à être imprécise et vague et l'insertion au contrat d'une clause d'adaptation risque d'ouvrir la voie à des réclamations fallacieuses fondées sur l'imprévision ou la survenance d'autres événements et présentées par des parties désireuses de se soustraire à leurs obligations (par.4). En outre, l'acquéreur, en particulier, peut être désavantagé car l'entrepreneur aura potentiellement plus d'occasions d'invoquer la clause que l'acquéreur (par.5). Le Guide traite d'autres clauses susceptibles d'être insérées au contrat et de s'appliquer lorsqu'un changement de circonstances a des conséquences économiques graves pour une partie. L'acquéreur pourra se demander si l'insertion de telles clauses ne rendrait pas une clause d'adaptation superflue (par. 6).

Il convient de rédiger la clause d'adaptation en veillant à réduire au minimum l'incertitude qu'elle peut engendrer quant aux obligations des parties. La clause pourrait, par exemple, définir ce qu'est une situation difficile et comporter en outre une liste des faits qui, seuls ou cumulés, permettraient à une partie d'invoquer la clause d'adaptation (par. 7 et 12). On pourrait aussi adopter une définition restrictive de la situation difficile en vertu de laquelle les conditions énoncées ci-après doivent être réunies pour qu'il y ait effectivement situation difficile : il faut un changement de circonstances que la partie invoquant la clause n'a pu ni éviter ni prévoir et ce changement doit entraîner des difficultés économiques graves pour ladite partie (par. 8 à 11). Les parties souhaiteront peut-être insérer d'autres restrictions limitant le recours à la clause d'adaptation afin de réduire le risque d'instabilité qu'une telle clause introduirait dans le contrat (par. 13)